

الاستلزام كما في المساواة والظرفية وحيث لا يصدق فلا يتحقق الاستلزام
 كما في الضمنية والرابعة وغيرهما وايضا احتراز عن مثل جنس الجوهر
 ارتفاع ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاع ارتفاع
 الجوهر المنزه لقولنا جرم الجوهر جرمه فانه بواسطة عكس نقيض الكبر
 اعني قولنا وكل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر **قوله اخبر**
 وهو النبي ومعنى اخر شبهها ان لا يكون احدى مقدمى القياس الا
 قتراني من الضموي والكبرى والاستثنائي من الشرطية والرافعة
 والواقعة او الواضحة واما ان لا يكون جزء من احدى المقدمتين
 فغير مستلزم واذا اشترط الاخرية اذ لولاها كان امهنا لانا
 او مصادرة على المطر شتملة على الدور والمهر وبضمنه فان قلت
 القضية المركبة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها يصدق
 عليها التعريف ولا تسمى قياسا قلت لانها لا تسمى اقوالا بل
 قول لا واحد من كبا مع اقوال كذا جابوا **وهو** اي القياس سماه

لانه

لانه اما اقتراني ان لم يكن النتيجة او نقيضها مذكورة بالفعل فيه **قوله**
 لا مادة كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث فهو
 واما استثنائي ان كانت النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل فمادة
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
 فالنهار موجود فالنتيجة وهو النهار موجود مذكورة فيه بالفعل
 اي بصورتها او نقول لكن النهار ليس بوجوده فالشمس ليست
 بطالعة فنقيض النتيجة اي الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل **قوله**
 فخرج عن تعريف القياس وتقسيمه الي قسمين شرعي في تقسيم كل من القسامين
 واحكامه فالنتيجة الاقتراني شتملة على حدود ثلثة **قوله** ^{موضوعه} المطر ومحموله
 والمكرر بينهما في المقدمتين فقول المكررين مقدمى القياس **قوله**
 يسمى هذا او سطر لتوسطه بين طرفي المطر كالمؤلف في المثال المذكور
 وموضوع المطر يسمى هذا صغرا لانه في الغالب قبل افراد اعم الجمل
 فيكونه اصغر ومحموله يسمى هذا كبر لانه في الغالب الا افراد والمقدمة

وهو ليس مذكور في القياس بالفعل
 لانفسه ولا نقيضه بل يقع في ذلك
 مادة وهو **قوله** **قوله**